

Distr.: General
17 December 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير - ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
"المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها
في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير وفقا لبرنامج عمل لجنة وضع المرأة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، الذي
حددت فيه مسألة "التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" باعتبارها
الموضوع ذي الأولوية في الدورة الثانية والخمسين. ويتناول التقرير بالتحليل الحالة الراهنة
للتمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كما يقترح توصيات لتنظر فيها اللجنة.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١ مقدمة - أولا
٣	١٥-٥ معلومات أساسية - ثانيا
٧	٥٤-١٦ توافق آراء موننتيري - ثالثا
١٩	٥٨-٥٥ المصادر الابتكارية - رابعا
٢٠	٦٧-٥٩ تمويل الجهات الهامة صاحبة المصلحة - خامسا
٢٣	٨٢-٦٨ تحديات قياس التكاليف - سادسا
٢٦	٨٨-٨٣ الاستنتاجات والتوصيات - سابعا

أولا - مقدمة

- ١ - ستنظر لجنة وضع المرأة في مسألة "التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" باعتبارها الموضوع ذا الأولوية في دورتها الثانية والخمسين، وذلك في إطار برنامج عملها المتفق عليه للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠٠٦، الفقرة ٢٣ (ب)).
- ٢ - ومن أجل مساعدة اللجنة في مفاوضاتها، نظمت شعبة النهوض بالمرأة مناقشة على الإنترنت في الفترة من ١٨ حزيران/يونيه إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧^(١) واجتماعا لفريق من الخبراء عقد في أوسلو، النرويج، من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧^(٢).
- ٣ - ويقدم هذا التقرير تحليلا للحالة الراهنة للتقدم المحرز وما تبقى من الثغرات والتحديات في مجال التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويقترح توصيات لكي تنظر فيها اللجنة.
- ٤ - ومعرض على اللجنة أيضا تقرير عن التقدم المحرز في تعميم المنظور الجنساني في إعداد السياسات والبرامج الوطنية وتنفيذها وتقييمها، مع التركيز بشكل خاص على الموضوع ذي الأولوية (E/CN.6/2008/5).

ثانيا - معلومات أساسية

- ٥ - في مؤتمر قمة الألفية المعقود في عام ٢٠٠٠، التزمت الحكومات بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعاليتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض ولحفز التنمية المستدامة فعلا (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ٢٠). وخلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد التزامهم بالتنفيذ الكامل والفعال لأهداف وغايات إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة باعتبارها تمثل مساهمة أساسية لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ٥٨).

(١) تقرير المناقشة على الإنترنت: "التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

(٢) تقرير اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (EGM/FFGE/2007/REPORT).

التزامات عالمية

٦ - قدمت الحكومات تعهدات بشأن التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في محافل منها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥، والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠، ومؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠ والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢. وفي منهاج العمل الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تم التأكيد على ضرورة تحديد التمويل وحشده من جميع المصادر وعلى نحو يشمل جميع القطاعات^(٣). وينبغي للحكومات، التي تقع على عاتقها المسؤولية الأولى عن تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لمنهاج العمل، أن تبذل جهودها لإجراء استعراض منتظم لسبل استفادة المرأة من نفقات القطاع الحكومي، وأن تعدّل الميزانيات لكفالة المساواة في إمكانية الحصول على نفقات القطاع الحكومي وتحقيق التعهدات المتعلقة بالشؤون الجنسانية التي قُطعت في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة^(٤).

٧ - وذكر منهاج العمل بضرورة تخصيص موارد كافية للآليات الوطنية للنهوض بالمرأة ولجميع المؤسسات، حسب الاقتضاء، التي يمكنها أن تساهم في تنفيذ منهاج العمل ورصده^(٥). وأكدت الجمعية العامة على ذلك مجدداً في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين التي حثت الحكومات أيضاً على استكشاف أنظمة مبتكرة للتمويل بحيث يُعمم المنظور الجنساني في كافة السياسات والبرامج والمشاريع (قرار الجمعية العامة دإ-٣/٢٣، المرفق، الفقرة ٧٦ ج).

٨ - ويتطلب تعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية من أجل تنفيذ منهاج العمل بذل جهود كبيرة من أجل الوفاء، في أقرب وقت ممكن، بالهدف المتفق عليه، وهو أن تكون نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية العامة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، بالإضافة إلى زيادة حصة التمويل المخصصة للأنشطة الرامية إلى تنفيذ منهاج العمل^(٦). وفي إعلان الألفية، أُعرب عن القلق إزاء ما تواجهه البلدان النامية من عقبات في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنميتها المستدامة، ودُعيت البلدان الصناعية إلى منح المساعدة

(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٣٤٥.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ٣٤٦.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ٣٤٧.

(٦) الفقرة ٣٥٣.

الإثائية بقدر أكبر من السخاء، ولا سيما للبلدان التي تبذل جهوداً حقيقية لتوظيف مواردها من أجل الحد من الفقر (قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، الفقرتان ١٤ و ١٥).

٩ - وفي دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين، دعت الجمعية العامة الحكومات إلى إدماج منظور جنساني لدى وضع وتطوير واعتماد وتنفيذ جميع عمليات الميزنة، حسب الاقتضاء، بغية إدراج مخصصات كافية في الميزانيات لدعم برامج المساواة بين الجنسين والتنمية التي تعزز تمكين المرأة، وتطوير الأدوات والآليات التحليلية والمنهجية اللازمة للرصد والتقييم (قرار الجمعية العامة د١-٣/٢٣، المرفق، الفقرة ٧٣ (ب)).

١٠ - وبالإضافة إلى الدعوات الأعم الموجهة التماساً لموارد من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بوسائل منها إدراج فصل خاص عن الترتيبات المالية، شدد منهاج العمل على الحاجة إلى موارد من أجل بلوغ الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بكل مجال من مجالات الاهتمام الحاسمة. كما تضمنت الاستنتاجات المتفق عليها التي توصلت إليها لجنة وضع المرأة في وقت لاحق وقرارات الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، ومن بينها الجمعية العامة، نداءات تدعو إلى تخصيص موارد لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات محددة.

١١ - وشدد توافق آراء مونتريري الذي اعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية على أهمية اتباع نهج شامل إزاء التحديات الوطنية والدولية والنظمية المتداخلة ذات الصلة بتمويل التنمية، ولا سيما التنمية المستدامة والمراعية للمنظور الجنساني والتي تتخذ من الإنسان محوراً لها^(٧).

تنفيذ الالتزامات العالمية

١٢ - أُحرقت تقييمات محدودة للموارد المخصصة لترجمة الالتزامات العالمية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى أعمال على الصعيد الوطني. وأشارت التقديرات إلى أن مبلغ الفجوة المالية التي يتعين سدها لبلوغ الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية، أي تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في البلدان ذات الدخل المنخفض، يتراوح بين ٨,٦ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦ و ٢٣,٨ بلايين دولار في عام ٢٠١٥^(٨).

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتريري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، (A/CONF.198/11) الفصل الأول، القرار ١، المرفق، الفقرة ٨.

(٨) كارين غرون وآخرون (Caren Grown and others)، "الاحتياجات المالية اللازمة لبلوغ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" (The financial requirements of achieving gender equality and women's empowerment) ورقة أعدها البنك الدولي (نيسان/أبريل ٢٠٠٦) الصفحة ٣.

١٣ - وينبغي أيضا التشديد صراحة على تكاليف استمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين ومعالجتها. ذلك أن عدم تحقيق الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان بنسبة تتراوح بين ٠,١ و ٠,٣ نقطة مئوية^(٩). وتشير التقديرات إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتكبد خسارة تتراوح بين ٤٢ و ٤٧ بليون دولار سنويا بسبب الفرص المحدودة المتاحة للمرأة في سوق العمل، ومبلغ آخر يتراوح بين ١٦ و ٣٠ بليون دولار سنويا نتيجة التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم^(١٠).

١٤ - وينبغي التركيز على المكاسب الاقتصادية التي تتحقق من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، سلم قادة العالم بأن "التقدم الذي تحزره المرأة هو تقدم للجميع" (قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ٥٨). ومن شأن زيادة الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن يساهم بشكل كبير في بلوغ جميع الأهداف الإنمائية الأخرى، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. والاستثمار في المرأة والفتاة له أثر مضاعف في الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد. وكما تشير إليه خطة العمل الجديدة التي وضعها البنك الدولي للمسائل الجنسانية، فإن "مبررات توسيع الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة تتضح بصورة متزايدة. والأمر لا يعدو كونه ذكاء اقتصاديا"^(١١).

١٥ - وأظهر استعراض العشرة سنوات لتنفيذ منهاج العمل فجوة كبيرة بين السياسات والممارسات في العديد من البلدان. وفي الإعلان الذي اعتمده لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين، تعهدت الدول الأعضاء باتخاذ المزيد من الإجراءات لكفالة التنفيذ التام

(٩) دينا أبو غيدة وستيفن كلاسن (Dina Abu Ghaida and Stephen Klasen) (٢٠٠٤)، "تكاليف الإخفاق في بلوغ الهدف الإنمائي للألفية بشأن المساواة بين الجنسين" (The Costs of Missing the Millennium Development Goal on Gender Equity)، التنمية العالمية (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، الجزء ٣٢، الإصدار ٧، صفحة ١٠٩٦.

(١٠) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٧: الانطلاق إلى الأمام في أوقات متقلبة (Economic and Social Survey of Asia and the Pacific 2007: Surging ahead in uncertain times) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.II.F.4) الصفحة ١٠٣.

(١١) "المساواة بين الجنسين باعتبارها اقتصادا ذكيا: خطة عمل مجموعة البنك الدولي للمسائل الجنسانية (السنوات المالية ٢٠٠٧-٢٠١٠)" (Gender equality as smart economics: A World Bank Group Gender Action Plan (fiscal years 2007-10) (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) الصفحة ٢.

والعاجل للمنهاج^(١٢). ويمثل نقص الموارد إحدى العقبات الرئيسية أمام التنفيذ الفعال على الصعيد الوطني.

ثالثاً - توافق آراء مونتييري

١٦ - وفي توافق آراء مونتييري، عقد رؤساء الدول والحكومات العزم على التصدي للتحديات التي تعترض تمويل التنمية، وخاصة في البلدان النامية، وتعهدوا بتعبئة الموارد المالية وزيادة استخدامها على نحو فعال وهيئة الأحوال الوطنية والاقتصادية اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً^(١٣).

١٧ - وتم التنويه بأهمية المساواة بين الجنسين لتحقيق الحكم الرشيد والسياسات الاقتصادية السليمة، كما أشير إلى الحاجة إلى تمكين المرأة في سياق سياسة وطنية ملائمة وأطر تنظيمية^(١٤). ودعا توافق آراء مونتييري إلى القيام باستثمارات تراعي الفوارق بين الجنسين في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، والائتمانات البالغة الصغر للنساء، وأطر الأعمال التجارية التي تراعي الآثار المترتبة على نوع الجنس^(١٥).

١٨ - وسيستبح مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري القادم الذي سيعقد في قطر في عام ٢٠٠٨، فرصة لتعزيز التوصيات المتعلقة بالسياسات من أجل تحقيق الانسجام بين سياسات الاقتصاد الكلي والأهداف المتفق عليها دولياً بشأن المساواة بين الجنسين.

١٩ - ويقدم الفرع التالي لمحة موجزة عن المنظورات الجنسانية بشأن ستة مجالات رئيسية للعمل في توافق آراء مونتييري.

ألف - تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

٢٠ - أُقر في توافق آراء مونتييري أن هئية بيئة محلية مؤاتية أمر حيوي لتعبئة الموارد المحلية^(١٦). ويجب تحديد المنظورات الجنسانية ومعالجتها في عدد من المجالات الرئيسية، بما في

(١٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٧، والتصويب (E/2005/27) E/CN.6/2005/11 and Corr.1 الفصل الأول - ألف.

(١٣) الفقرتان ١ و ٣.

(١٤) الفقرتان ١١ و ١٢.

(١٥) الفقرات ١٦ و ١٨ و ٢٣.

(١٦) الفقرة ١٠.

ذلك توليد فرص العمل، والتمويل البالغ الصغر والائتمان ونظم المعاشات التقاعدية، لكفالة أن تؤدي سياسات الاقتصاد الكلي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعبئة موارد محلية كافية. وتم التأكيد مجدداً في توافق الآراء على الحاجة الماسة إلى تعزيز الجهود الوطنية في مجال بناء القدرات لسياسات الميزانية المراعية للمنظور الجنساني^(١٧). وقد أحرز تقدم كبير في هذا المجال منذ عام ٢٠٠٢.

٢١ - وأقر رؤساء الدول والحكومات في توافق آراء موننتيري الحاجة إلى اتباع سياسات اقتصاد كلي سليمة تهدف إلى الحفاظ على معدلات عالية من النمو الاقتصادي، والعمالة الكاملة، والقضاء على الفقر، واستقرار الأسعار، واستدامة الموازين المالية والخارجية لكفالة وصول منافع النمو إلى جميع الناس، ولا سيما الفقراء منهم^(١٨). غير أن التركيز على استقرار الأسعار من خلال سياسات ضريبية ومالية صارمة، يقيد النفقات العامة، وقد يؤدي إلى تخفيضات في الخدمات العامة الأساسية، التي يمكن أن تؤثر على نحو غير متناسب على عدد أكبر من النساء والفتيات.

٢٢ - ولقي توليد فرص العمل اهتماماً متزايداً كآلية هامة لتعبئة الموارد المحلية (انظر الفقرة ٢٤ (أ) من القرار ١/٦٠). وتقدم المرأة مساهمات كبيرة في التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر من خلال العمل المأجور وغير المأجور. وتعد السياسات الملائمة واستهداف الائتمان، وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات العمالة الكثيفة، أمراً أساسياً لتسهيل عمل المرأة. ويمكن أن تؤدي زيادة الاستثمارات العامة في البنى التحتية، كشق الطرق والإمداد بالمياه، إلى التقليل من الأعباء التي تستهلك وقت المرأة وتمكينها من المشاركة في قوة العمل المأجور^(١٩).

٢٣ - وقد أكد توافق آراء موننتيري على الدور الهام للتمويل البالغ الصغر والائتمان للمؤسسات، بما في ذلك في المناطق الريفية، لا سيما للمرأة، لتعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي للقطاع المالي^(٢٠). وأظهرت استعراضات تنفيذ منهاج العمل التي أجريت في العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ (E/CN.6/2000/PC/2 و E/CN.6/2005/2) الأثر الإيجابي

(١٧) الفقرة ١٩.

(١٨) الفقرة ١٤.

(١٩) Senguino Stephanie: "التمويل من أجل المساواة بين الجنسين: سياسات الاقتصاد الكلي لتعبئة الموارد"، ورقة أعدت لتقديمها إلى اللجنة الثانية للجمعية العامة بشأن "التمويل من أجل المساواة بين الجنسين"، (٢٠٠٧)، ص ٢.

(٢٠) الفقرة ١٨.

للائتمانات، وبخاصة القروض الصغيرة، في تمكين المرأة، في حين أقرت بمحدودية تغطية الائتمان المتاح للمرأة وقلة المبلغ. ويقدر أن ١٦٤ ٣ مؤسسة قروض بالغة الصغر قد وصلت إلى ٩٢ مليون عميلاً في عام ٢٠٠٤. ومن أفقر الزبائن، كان ٨٣,٥ في المائة (٦, ٥٥ مليون) من النساء^(٢١). ويجب تصميم برامج الائتمان بعناية لكي تفيد المرأة. إذ لا تكون البرامج تمكينية للمرأة إذا كانت تعزز الصور النمطية للجنسين داخل الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية^(٢٢) أو تزيد من أعباء العمل الواقعة عليها^(٢٣). وفي الحالات التي لا تتوفر فيها للمرأة قدرة كبيرة على التحكم بدخلها، أو حيث تحمل مساهمتها في دخل الأسرة المعيشية محل دخل الأفراد الذكور في الأسرة، فإن ذلك قد يجرمها من فرص التمكين^(٢٤).

٢٤ - يجب تقييم المقترحات المتعلقة بإصلاح نظم الضمان الاجتماعي، بما في ذلك من خلال الخصخصة، من منظور جنساني للتأكد من أنها لا تؤثر سلباً على النساء اللاتي لا يعملن فترة طويلة في القطاع الرسمي، بسبب الانقطاع عن العمل لرعاية الأطفال والتقاعد المبكر فضلاً عن تدي أجورهن. وفيما ينخفض إسهام المرأة في نظام المعاشات التقاعدية عن إسهام الرجل، فمن المرجح أن تحصل النساء على معاشات تقاعدية أقل^(٢٤).

٢٥ - أدت الإصلاحات المالية العامة الرامية إلى تحسين الكفاءة والشفافية والمساءلة في عمليات الميزانية، من خلال زيادة كفاءة تحصيل الإيرادات واستهداف النفقات، إلى التحول عن كل بند من بنود الميزانية التي تركز على المدخلات إلى أداء الميزانية القائم على أساس التوجه نحو النواتج والنتائج^(٢٥). ويتيح هذا الاتجاه الفرص لجعل عمليات الميزانية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني من خلال إدخال مؤشرات نواتج ونتائج المساواة بين الجنسين، إذ أن

(٢١) Sam Daley-Harris وآخرون: "تقرير عام ٢٠٠٥ عن حالة حملة مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة"، حملة مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة، واشنطن العاصمة، ص ١.

(٢٢) M. Floro: ٢٠٠٤، "قضايا جنسانية وشواغل متصلة بالتمويل لأغراض التنمية"، ورقة المعهد العرضية رقم ٣؛ آذار/مارس ٢٠٠٤؛ ص ١٦.

(٢٣) L. MayouxK 2002، "التمويل البالغ الصغر وتمكين المرأة"؛ إعادة النظر في "أفضل الممارسات"، نشرة التنمية عدد ٥٧، شبكة دراسات التنمية، ص ٧٦.

(٢٤) البنك الدولي: "آثار إصلاح المعاشات التقاعدية الناجم عن اختلاف الجنس"، رقم ٨٥ (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، ص ١.

(٢٥) Rhond Sharp، "الميزنة من أجل المساواة: مبادرات ميزنة الجنسانية في إطار أداء الميزنة الموجهة" (نيويورك، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٣)؛ ص ١.

التركيز على الرصد والمساءلة يتيح بيئة مواتية لزيادة تخصيص الموارد اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين^(٢٦).

٢٦ - وخلال العقد الماضي، أطلقت مبادرات الميزانية المراعية للمنظور الجنساني في أكثر من ٥٠ بلداً للتشجيع على إجراء تغيير في سياسات الميزانية والمخصصات والنتائج. وانطوت مبادرات عديدة على تحليل الميزانيات إلا أنه كان هناك تركيز أقل على التنفيذ. وبدأ عدد متزايد من المبادرات يستخدم أدوات، مثل الخطب المتعلقة بالميزانية، وتعاميم طلب الميزانية والمبادئ التوجيهية للميزانية، للمساعدة في صياغة وتنفيذ ميزانيات تراعي المنظور الجنساني^(٢٧).

٢٧ - وركزت مبادرات الميزانية المراعية للمنظور الجنساني بصورة أساسية على الإنفاق، ولم تول اهتماماً كبيراً للإيرادات في الميزانيات. وقد تؤدي النظم الضريبية إلى استمرار عدم المساواة بين الجنسين. وبما أن الضرائب تؤثر على الأجور وعلى الدخل الصافي، فإنها قد تؤثر على الأسلوب الذي يخصص فيه الرجال والنساء وقتهم للعمل الرسمي وغير الرسمي والعمل غير المأجور^(٢٨). فقد تبين مثلاً أن التسجيل المشترك في أنظمة ضريبة الدخل - مع ارتفاع معدلات الضرائب على الدخل العالية - يثبط من مشاركة المرأة في سوق العمل^(٢٩). ويمكن أن تضع الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة أو المكوس، عبئاً أكبر على النساء الفقيرات لأن المرأة تنحو إلى استهلاك السلع والخدمات التي تعود بالنفع على الأسرة والصحة والتعليم والتغذية^(٣٠).

٢٨ - ويتوقف نجاح مبادرات الميزانية على المشاركة الفعالة لمجموعة أصحاب المصلحة وتعاونها، بما في ذلك وزارات المالية والتخطيط، والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة،

(٢٦) تقرير اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

(٢٧) Debbie Budlender (٢٠٠٧) ”تعاميم طلب الميزانية المراعية للمنظور الجنساني وبيانات الميزانية المتعلقة بالجنسين“ سلسلة صحائف التوجيه رقم ١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، أصدرها برنامج الميزانية المراعية للمنظور الجنساني في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

(٢٨) Kathleen Barnett and Caren Grown (2004)، ”أثر المنظور الجنساني على جمع إيرادات الحكومة: حالة فرض الضرائب“، (لندن، الأمانة العامة للكونمولث، ٢٠٠٤).

(٢٩) Diane Elson (2006)، ”الميزنة من أجل حقوق المرأة: رصد الميزانيات الحكومية كي تتفق مع اللجنة“ (نيويورك، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٦، ص ٧٩-٩٠).

(٣٠) Barnett and Grown، المرجع السابق، ص ٤٠.

والبرلمانيين، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والهيئات البحثية والمنظمات النسائية^(٣١).

٢٩ - وتشمل التحديات في تنفيذ الميزانيات التي تراعي المنظور الجنساني الحوار المحدود بين وزارات المالية، والأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة وغيرها من أصحاب المصلحة الهامة؛ وعدم توفر النهج والأدوات والخبرات؛ وقلة توافر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في كثير من المجالات. ويعد وضع المؤشرات وجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لقياس التقدم في مجال تخصيص الموارد المحلية.

باء - تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية

٣٠ - تعد تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي، عناصر حيوية مكمّلة للجهود الإنمائية الوطنية والدولية^(٣٢). وأقر توافق آراء مونتيري وجود صعوبات في تهيئة الظروف الداخلية والدولية اللازمة لتسهيل التدفقات الاستثمارية المباشرة التي تفضي إلى تحقيق أولويات التنمية الوطنية في البلدان النامية^(٣٣). ولتدفقات رأس المال والاستثمار المباشر الأجنبي القدرة على زيادة التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إذا ما أخذت في الاعتبار الآثار المترتبة على المساواة بين الجنسين في السياسات والأنظمة.

٣١ - ويمكن أن يزيد الاستثمار المباشر الأجنبي من فرص العمل للمرأة في القطاع الرسمي، بما في ذلك مناطق تجهيز الصادرات، وكذلك القطاعات غير الرسمية، من خلال التعاقد من الباطن أو العمل من المنزل^(٣٤). وقد تؤدي المنافسة إلى اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي إلى إضعاف معايير العمل، لا سيما في مناطق تجهيز الصادرات، التي قد لا تهيئ ظروفًا تمكينية للمرأة^(٣٥). وتتمتع العاملات عموماً بقدرة أقل على المساومة على أجورهن وظروف العمل.

٣٢ - وظهرت رابطات المغتربين كآلية للتمويل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والصلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يحافظ عليها المغتربون مع بلدانهم الأصلية

(٣١) Debbie Budlender، "الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني في الكومنولث، تقرير مرحلي: ٢٠٠٥-٢٠٠٧"، ورقة أعدتها شعبة برنامج التحول الاجتماعي، الأمانة العامة للكومنولث، اجتماع وزراء مالية الكومنولث، جورج تاون، ١٥-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٧.

(٣٢) الفقرة ٢٠.

(٣٣) يوم من الحوار حول الجنسانية والتمويل من أجل التنمية، الأمم المتحدة، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٣٤) Floro وآخرون، (٢٠٠٤) المرجع المشار إليه آنفاً، ص ١٩.

تجعلهم مصدرا محتملا للتمويل المراعي للمنظور الجنساني للحد من الفقر والتنمية الاقتصادية في بلدان الأصل^(٣٥).

٣٣ - وتأخذ مشاركة المغتربين أشكالاً كثيرة، بما فيها رابطات بلدات الوطن التي يقيم فيها سكان من المدينة أو القرية ذاتها ويقدمون دعماً اجتماعياً واقتصادياً إلى مواطنهم الأصلي^(٣٦). وتجمع بعض الرابطات أيضاً تحويلات لدعم مجتمع بعينه أو للقيام بأنشطة في بلد الأصل.

جيم - التجارة الدولية كمحرك للتنمية

٣٤ - في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين، دعت الجمعية العامة الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من الآثار السلبية على المرأة التي تقترب ببرامج التكيف الهيكلي وتحرير التجارة والعبء الجائر الملقى على كاهل النساء اللاتي يعشن في فقر (قرار الجمعية العامة A/S-23/3، المرفق ٢، الفقرة ١٦ (ح)). وفي توافق آراء مونتيري، حددت الحكومات التزامها بتحرير التجارة وضمان أن تؤدي التجارة دورها كاملاً في تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية للجميع^(٣٧). ولم يول توافق الآراء اهتماماً بتباين أثر التجارة على كل من النساء والرجال.

٣٥ - وقد أثرت عواقب تركيز المساواة بين الجنسين على الوصول إلى الأسواق وعدم الاهتمام بالآثار المترتبة على تحرير الاستيراد على سبل العيش^(٣٨). وقد يكون للسياسات التجارية آثار متنوعة على الموارد المالية من أجل المساواة بين الجنسين، إذ أنها تخلق فرصاً وعوائق على حد سواء من خلال تأثيرها على فرص العمل والدخل والأسعار. وقد تؤدي هذه السياسات إلى خلق فرص عمل للنساء في البلدان المصدرة للسلع الكثيفة العمالة،

(٣٥) إدارة التنمية الدولية "الخروج من ربقة الفقر - جعل العمل في المهجر أفضل للفقراء" (آذار/مارس ٢٠٠٧)، ص ٢١.

(٣٦) معهد سياسات الهجرة، "ما وراء الحوالات: دور المغتربين في الحد من الفقر في بلدانهم الأصلية" (تموز/يوليه، ٢٠٠٤)، ص ١٤.

(٣٧) الفقرة ٢٦.

(٣٨) Mariama Williams (2007)، "التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: بعض المسائل النظرية والعملية من منظور سياسات التجارة والاقتصاد الكلي". ورقة خبراء أعدت لاجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة (EGM/FFGE/2007/EP.15)، ص ٥.

ولكنها قد تؤدي أيضا إلى حدوث البطالة في صفوف النساء إذا أرغم الهبوط في أسعار الواردات الصناعات المحلية على إغلاق أبوابها أو إلى الاستغناء عن العمال^(٣٩).

٣٦ - وفي الوقت نفسه، فإن إلغاء التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية قد يخفض من إيرادات الحكومة، مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الاجتماعي أو إلى زيادة المكوس، مع حدوث عواقب وخيمة على الميزانيات الأسرية، وتأثيرا غير متناسب على النساء^(٤٠).

دال - زيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية

المساعدة الثنائية

٣٧ - أُقر في توافق آراء مونتهيري بالحاجة إلى إحداث زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية وغيرها من الموارد، كما تتمكن البلدان النامية من تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا^(٤١). وقد حثت البلدان المتقدمة النمو أن تبذل جهودا ملموسة لبلوغ هدف ٧,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إذا لم تكن قد فعلت ذلك، وتم تشجيع البلدان النامية على استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بفعالية للمساعدة في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية^(٤٢).

٣٨ - ويعد التعاون الإنمائي آلية بالغة الأهمية لتمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فمنذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٥، خصص مبلغ ٥ بلايين دولار فقط من إجمالي ٢٠ بليون دولار في المعونة الثنائية إلى قطاعات محددة تركز على أنشطة كانت المساواة بين الجنسين فيها هدفا رئيسيا أو هاما. وتم توجيه ثلثي هذا التمويل إلى القطاعات الاجتماعية، ولا سيما الصحة والتعليم، وخصصت أموال محدودة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات مثل الزراعة أو البنية التحتية أو التمويل^(٤٣). ومن بين البلدان التي أبلغت عن مؤشر سياسات المساواة بين الجنسين للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان

(٣٩) الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٩ عن دور المرأة في التنمية: العولمة والجنسانية والعمل (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.IV.8) (١٩٩٩)، ص ١٢-١٣.

(٤٠) Mariama Williams، المرجع نفسه.

(٤١) الفقرة ٤١.

(٤٢) الفقرة ٤٢.

(٤٣) الأمانة العامة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٧) "المعونة لدعم المساواة بين الجنسين، ٢٠٠١-٢٠٠٥" (كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٧، باريس).

الاقتصادي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تراوحت النسبة المئوية للمعونة التي تركزت على المساواة بين الجنسين في عام ٢٠٠٥ بين ١ في المائة و ٨٢ في المائة^(٤٤).

٣٩ - وأشارت دراسة استقصائية لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أنه توجد لدى معظم أعضاء اللجنة سياسات بشأن المساواة بين الجنسين، ولا تخصص جميعها عددا كافيا من الموظفين والموارد المالية اللازمة للتنفيذ. ويوجد لدى معظم الوكالات المانحة أقل من ١٠ موظفين في الوحدات الجنسانية المركزية لديها، ويوجد لدى عدد قليل مستشارون جنسانيون في وحدات قطاعية أخرى^(٤٥). وكان في ثلاث وكالات فقط إجراءات ذات صلة بالجنسانية في معظم الاستراتيجيات والبرامج في بلدانها^(٤٦).

٤٠ - وفي السنوات الأخيرة، حدث تحول في أساليب المعونات. إذ أصبح دعم قطاع الميزانية ودعم الميزانية العامة الآليتين المفضلتين على نحو متزايد لتقديم المعونة. إلا أن معظم الوكالات أفادت بأنها تنفق أقل من نصف نفقات برامجها للمعونة الثنائية على النهج القائمة على أساس برنامجي^(٤٧).

٤١ - وتشمل التحديات الجديدة المتعلقة بطرائق تقديم المعونة الافتقار إلى الخبرات والأدوات اللازمة لإدماج المنظورات الجنسانية في النهج القائمة على أساس برنامجي بين موظفي الوكالات المانحة^(٤٨)؛ وعدم التمكن من إقامة تعاون فعال بين الأجهزة الوطنية ووزارات المالية، وعدم وجود بيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

٤٢ - وشملت الاستراتيجيات الناجحة من قبل الجهات المانحة للتغلب على هذه التحديات إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني المحلية لتعزيز الطلب على اتخاذ إجراءات لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ وتشجيع تطوير خطط العمل بين الجنسين؛ والعمل مع الجهات المانحة الأخرى لجعل استراتيجيات الحد من الفقر والخطط القطاعية تراعي المنظور الجنساني إلى

(٤٤) (٢٠٠٧)، المعونة المقدمة لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إحصاءات تستند إلى الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التي قدمت تقارير عن مؤشر سياسات المساواة بين الجنسين، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

(٤٥) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٧)، المساواة بين الجنسين وتقديم المعونة: ما الذي تغير في وكالات التعاون الإنمائي منذ عام ١٩٩٩، (باريس ٢٠٠٧)، ص ٢٠-٢١.

(٤٦) المرجع نفسه، ص ٢٨.

(٤٧) المرجع نفسه، ص ١٥.

(٤٨) المرجع نفسه، ص ١٦.

درجة أكبر؛ واستخدام سياسة الحوار كآلية لمعالجة مسائل المساواة بين الجنسين؛ ودعم مبادرات الميزانية التي تراعي المنظور الجنساني^(٤٩).

٤٣ - وسيقوم منتدى التعاون الإنمائي الذي سيعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل سنتين باستعراض اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك الاستراتيجيات والسياسات والتمويل؛ وتشجيع زيادة التماسك فيما بين الأنشطة الإنمائية لمختلف الشركاء في التنمية؛ وتعزيز الصلات بين الأعمال المعيارية والتنفيذية للأمم المتحدة. وهذا يتيح فرصة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التعاون الإنمائي.

٤٤ - والعمل جار أيضا لإصلاح طريقة إيصال المعونة وإدارتها. فإعلان باريس بشأن فعالية المعونة سلّم بالحاجة إلى مواءمة الجهود المبذولة بشأن مسائل شاملة كالمساواة بين الجنسين ومسائل مواضيعية أخرى تتضمن تلك المسائل التي تمولها صناديق مخصصة^(٥٠). بيد أن إصلاحات المعونة ركزت حتى الآن على إيصال المعونة - الجوانب المتعلقة بالكفاءة - أكثر مما ركزت على مسائل موضوعية يكون فيها تحقيق الأهداف هو محور الاهتمام كمسألة المساواة بين الجنسين^(٥١). ويتيح تنفيذ المبادئ الخمسة الواردة في الإعلان، وهي الملكية، والتنسيق، والمواءمة، وتحقيق النتائج، والمساءلة المشتركة الفرصة للمانحين والبلدان الشريكة للاضطلاع بشكل منهجي بتحليل جنساني وتقييمات للأثر الجنساني في وضع السياسات وتنفيذها على المستويين الوطني والقطاعي وعلى مستوى المشاريع^(٥٢). فمبدأ الملكية مثلا، الذي يتطلب أن تمارس البلدان الشريكة قيادة فعالية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية وتنسق الأنشطة الإنمائية يتيح لدعاة المساواة بين الجنسين الفرصة للتأثير في السياسات والنتائج الإنمائية.

المساعدة المتعددة الأطراف

٤٥ - حث منهاج عمل بيجين، الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تحديد الأعمال المحددة التي ستضطلع بها، بما في ذلك الأهداف والغايات بغية

(٤٩) المرجع نفسه، ص ٧-٨.

(٥٠) إعلان باريس بشأن فعالية المعونة: الملكية، والتنسيق، والمواءمة تحقيق النتائج والمساءلة المشتركة المنتدى الرفيع المستوى، باريس، ٢٨ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، الفقرة ٤٢.

(٥١) شبكة المساواة بين الجنسين (٢٠٠٧) للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "فهم العلاقة بين إعلان باريس والعمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة". مشروع ورقة المسائل ١، الصفحة ١.

(٥٢) المرجع ذاته، الصفحة ٢.

إعادة مواءمة الأولويات وتوجيه الموارد لتلبية الأولويات المحددة في منهاج العمل^(٥٣). وقد دعيت المؤسسات المالية الدولية للنظر في منحها وقروضها، وتخصيص قروض ومنح للبرامج من أجل تنفيذ منهاج العمل في البلدان النامية^(٥٤). ودعت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية إلى تخصيص موارد كافية لبرامج إقليمية ووطنية لتنفيذ منهاج العمل في مجالات اهتمامه الـ ١٢ (قرار الجمعية العامة د-إ-٢٣/٣ المرفق، انظر الفقرة ٨٤ (ج)).

٤٦ - وقد أشار منهاج العمل أيضا إلى الحاجة إلى موارد كافية لتعزيز تمكين المرأة يقدمها المجتمع الدولي إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، ولاحظ كذلك أن من الضروري المحافظة على تلك الموارد عند مستوى كاف^(٥٥).

٤٧ - وكانت كيانات منظومة الأمم المتحدة قدمت الدعم الفني والمالي لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع القطاعات على المستوى الوطني. وقدم الدعم لكل من الأنشطة المستهدفة وجهود الدول الأعضاء من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني. فهي قدمت على سبيل المثال دعما كبيرا للمبادرات المتخذة على الصعيد الوطني من أجل ميزانيات تستجيب للاعتبارات الجنسانية.

٤٨ - وبعد أن اعتمد المصرف الآسيوي سياسة المساواة بين الجنسين في عام ١٩٩٨، زاد من عدد القروض التي تتصدى بشكل مباشر للتفاوتات الجنسانية، وأدرج المنظورات الجنسانية في عملياته الإقراضية^(٥٦). وشملت بعض النهج الابتكارية التي استعان بها المصرف لجعل حافزة قروضه أكثر استجابة للاعتبارات الجنسانية وضع خطة عمل جنسانية تكون جزءا من تصميم المشاريع، وإدراج تغييرات في السياسة العامة المتصلة بالمساواة الجنسانية وإصلاحات قانونية في مجالي التنمية القطاعية وقروض المشاريع. ويقدر أن نحو ٤٠ في المائة من قروض المصرف الأفريقي للتنمية هي قروض قدمت استجابة للاعتبارات الجنسانية^(٥٧).

(٥٣) الفقرة ٣٣٦.

(٥٤) الفقرة ٣٥٤.

(٥٥) المرجع ذاته، الفقرة ٣٦.

(٥٦) شرين لطيف (٢٠٠٧)، "تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: المصرف الآسيوي" ورقة خبراء أعدت لاجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة (EGM/FFGE/2007/EP.6)، الصفحة ٦.

(٥٧) المرجع ذاته، الصفحة ٦.

وقد بيّن استعراض حديث للمؤسسات المالية الدولية^(٥٨) أن السياسات الضعيفة ونقص الموارد والموظفين جعل من الصعب عليها إدراج منظورات جنسانية في عملها^(٥٩).

٤٩ - وقد اتخذت المؤسسات المتعددة الأطراف خطوات لتحسين قدرتها على توفير التمويل لأغراض المساواة بين الجنسين. مجموعة متنوعة من الطرق. ومن ذلك إطلاق البنك الدولي خطة عمله "المساواة بين الجنسين بوصفها ضرباً من التدبير الاقتصادي الذكي" بغية تعزيز تنفيذ الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، إدراكاً منه للتقدم المحدود المحرز في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة. فإطلاق هذه الخطة إنما هو إقرار بوجود عائد اقتصادي للاستثمار في المرأة. وبالإضافة إلى المنح، يقدم البنك أيضاً قروضا للاستثمار في تمكين المرأة، مستخدماً في ذلك في آن معاً قروضا استثمارية وأخرى لتنفيذ السياسات الإنمائية. وقد صممت خطة العمل لزيادة استخدام البنك الدولي للاتمانات والقروض في القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة، والبنى الأساسية، والمالية وتنمية القطاع الخاص. وستوفر الخطة على مدى أربع سنوات مبلغاً قدره ٣٠,٢ مليون دولار نصفه من البنك الدولي والنصف الآخر من البلدان المانحة^(٦٠).

٥٠ - وقدمت الوكالات الثنائية دعماً مالياً كبيراً للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال تمويل كلا الكيانين المعنيين بالمسائل الجنسانية، مكتب المستشارية الخاصة للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة، وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب، وكذلك عمل سائر الكيانات في المنظومة بأسرها. وقد عزز هذا الدعم تنفيذ استراتيجية تعميم المنظور الجنساني وكفل استمرار الدعم المستهدف لتحقيق المساواة بين الجنسين.

هاء - الدين الخارجي

٥١ - من المسلّم به فيما يتعلق بتوافق آراء مونتيري، أن تخفيف عبء الدين الخارجي يمكن أن يلعب دوراً رئيسياً في تحرير الموارد لإعادة توجيه أنشطته تتسق مع تحقيق النمو المستدام

(٥٨) العدالة الجنسانية. دليل المواطن عن المساءلة الجنسانية في المؤسسات المالية الدولية أعده مركز القانون الدولي للبيئة والعمل الجنساني، برعاية مؤسسة هنريش بول (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧)، الصفحة ١.

(٥٩) ركز الاستعراض على البنك الدولي، والمؤسسة الدولية للمالية ووكالات الضمانات الاستثمارية المتعددة الأطراف، وصندوق النقد الدولي، وصندوق التنمية الأفريقية، وصندوق التنمية الآسيوية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

(٦٠) <http://go.worldbank.org/G6CDFUOT80> (تاريخ الزيارة ٢٠٠٧/١٢/٣).

والتنمية المستدامة، وقد لوحظ أنه ينبغي إيجاد تدابير لتخفيف الدين على نحو حازم وعاجل، حيثما كان ذلك مناسباً^(٦١).

٥٢ - فعبء الديون الواقع على البلدان يمكن أن يقع معظم تأثيره على غير المرأة والفتاة، وبخاصة إذا كانت خدمة الدين تؤدي إلى تخفيض الإنفاق العام في مجالي الصحة والتعليم. وهذا ما يقلص من فرص وصول المرأة والفتاة إلى الخدمات الصحية والتعليم، ويزيد من وطأة عبء تقديم الرعاية الواقع عليهما. وقد يكون إلغاء الدين مفيداً للمرأة متى أمكن تحويل موارد لتوفير التمويل لأغراض المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فقد استخدم بعض البلدان مثلاً التخفيف من عبء الدين وسيلة للمساعدة في تمويل برامج التعليم في مجالي التغذية وتنظيم الأسرة^(٦٢). وينبغي ألا تقوض شروط تخفيف عبء الدين الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

واو - معالجة المسائل العامة

٥٣ - في معالجة المسائل العامة - أو الحاجة إلى تعزيز التساوق، وحسن الإدارة، واتساق النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية دعماً للتنمية - دعا توافق آراء مونتريري إلى تعميم منظورات للمساواة الجنسانية في السياسات الإنمائية على جميع المستويات وفي جميع القطاعات من أجل تعزيز فعالية دعم النظام الاقتصادي العالمي للتنمية^(٦٣).

٥٤ - وقد سلطت الأضواء على انعدام التماسك بين سياسات اقتصاد كلي تعزز بقاء معدلات التضخم في مستويات منخفضة وكثرة تنقل رأس المال، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والتي تحتاج إلى استثمارات عامة^(٦٤). وتحتاج المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية والمهيات الدولية إلى إدراج منظورات جنسانية في جميع عمليات صنع السياسات الاقتصادية وزيادة مشاركة المرأة في هياكل الإدارة الاقتصادية وعملياتها لضمان اتساق السياسات والموارد الكافية بما يحقق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

(٦١) الصفحة ٤٨.

(٦٢) حملة جوبيلي للديون "الديون والمرأة"، إحاطة إعلامية /٠٧، لندن.

(٦٣) الصفحة ٦٤.

(٦٤) "تمويل المساواة الجنسانية وتمكين المرأة: التناقضات والاحتمالات"، باكر وسينا، ورقة معلومات أساسية أعدت لاجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة (EGM/FFGE/2007/BPI).

رابعا - المصادر الابتكارية

٥٥ - تسليما بذلك بأن الموارد المالية والبشرية للنهوض بالمرأة كانت عموما غير كافية^(٦٥)، سلّم منهاج العمل أن الضرورة ربما تقتضي أيضا حشد موارد إضافية من كلا القطاعين العام والخاص بما في ذلك موارد من مصادر تمويل ابتكارية. وكان من ضمن عدد من مقترحات أكثر تجديدا لم تنفذ تتعلق بتمويل المساواة بين الجنسين، ضريبة توبين، وهي ضريبة يقترح فرضها على التحويلات النقدية عبر الحدود فيما يمثل في الواقع عقوبة على المضاربات في العملة، وضريبة العمل الإنجابي التي تسلم بعمل المرأة غير المرئي في اقتصاد الرعاية وتقدم منح إعفاء ضريبي لتمويل مبادرات تحقيق المساواة بين الجنسين^(٦٦).

٥٦ - وفي حين أن الصناديق والمؤسسات التي تؤسسها الشركات والأفراد، يمكن أن تكون مصدرا هاما من مصادر التمويل، تشير الاتجاهات إلى أن التمويل المقدم لمنظمات المرأة عن طريق مؤسسات انخفض من ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٥^(٦٧). وقد قدرت رابطة حقوق المرأة في التنمية أن الإنفاق على "البرامج والمبادرات الخاصة بالمرأة والفتاة" من التمويل المقدم من مؤسسات يبلغ ٧,٣ في المائة فقط مقابل ١٨ في المائة من الإنفاق على "الأطفال والشباب" و ١٥,١ في المائة من الإنفاق على "السكان المحرومين اقتصاديا"^(٦٨).

٥٧ - وهناك من بين المصادر الناشئة لتمويل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة صناديق المرأة وهي صناديق تنظمها المرأة من أجل المرأة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ففي عام ٢٠٠٥، تلقت المنظمات النسائية من صناديق المرأة ما مجموعه ١٥ مليون دولار^(٦٩). وتشكل صناديق المرأة مصدرا رئيسيا لتمويل المنظمات النسائية التي تقل ميزانيتها عن ٥٠.٠٠٠ دولار أو المنظمات النسائية التي تتعامل مع الفئات النسائية المهمشة، حيث أنها تقدم عموما في شكل منح مالية تتراوح بين ٤.٠٠٠ و ١٥.٠٠٠ دولار^(٧٠). وتزود هذه

(٦٥) الفقرة ٣٤٥.

(٦٦) إيزابيلا باكر، المرجع ذاته.

(٦٧) رابطة حقوق المرأة في التنمية، تقرير فندهر الثاني بشأن الاستدامة المالية للحركات المرأة في جميع أنحاء العالم، حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الصفحة ٧٩.

(٦٨) رابطة حقوق المرأة في التنمية، أين تذهب الأموال المخصصة لحقوق النساء، الصفحة ٤١.

(٦٩) "تقرير فندهر الثاني"، الصفحة ٧٩، ... لاحظوا أن صناديق المرأة هذه توجد إما في الولايات المتحدة أو تقدم منحها خارج الولايات المتحدة.

(٧٠) المرجع ذاته، الصفحات ٧٩ إلى ٨١.

الصناديق أيضا المنظمات النسائية بالدعم المؤسسي وبناء القدرات في مجالي جمع الأموال والتقييم^(٦٧). وتشمل التحديات الطلب الكبير على الأموال، والقدرة المحدودة على جمع الأموال، وقضايا الاستدامة، والقيود المتمثلة في ضعف البنى الأساسية.

٥٨ - وتجمع صناديق المرأة إيرادات من الحكومات المانحة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والمؤسسات والأفراد. وهي تستعين باستراتيجيات ابتكارية لزيادة توفير التمويل لأغراض المساواة بين الجنسين، بما في ذلك عن طريق الاستثمار في العقارات، وجمع الأموال من أفراد الجاليات، والأوقاف، والمشروعات الاجتماعية، والمناسبات والحملات الخاصة^(٧١). وينطوي التجديد الأخير المتمثل في "سوبر ماركت خيرية" على تسويق نسبة لمنتجات ذات علامة رائدة تحت "علامة نسائية" وكسب عائد يدعم صناديق المرأة من كل عملية شراء^(٧٢).

خامسا - تمويل الجهات الهامة صاحبة المصلحة

الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة

٥٩ - وُضعت خلال العقد الفائت مجموعة متنوعة من الآليات اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين على الصعيد المحلي. وبالإضافة إلى الأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة، أنشأت البلدان لجانا للمساواة بين الجنسين ومكاتب لأمين المظالم ومراكز اتصال في الوزارات. كما أنشئت شبكات ومجموعات برلمانية (انظر E/CN.6/2005/2، الفقرتين ٢٨٩ و ٣٩٠). ولم يكن هناك سوى أبحاث قليلة موثقة عن ولايات هذه الآليات وأدوارها وصفاتها القانونية والموارد المخصصة لها، إضافة إلى علاقتها مع الأجهزة الوطنية القائمة.

٦٠ - وواصلت الأجهزة الوطنية خلال العقد المنصرم الاضطلاع بدور هام في الدعوة إلى تنفيذ منهاج العمل ورصد هذا التنفيذ. وأشارت عمليات استعراض منهاج العمل بعد خمس سنوات وعشر سنوات إلى أنه على الرغم من تعزيز الأجهزة الوطنية في بلدان عديدة، لا تزال هناك قيود شديدة على الموارد المالية والبشرية (E/CN.6/2005/PC/2 و E/CN.6/2005/2).

(٧١) بيسي اديلاي - فاييمي "التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: الدور الحاسم للصناديق المستقلة للمرأة في تعزيز الحركات النسائية"، ورقة خبراء أعدت لاجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة (EGM/FFGE/2007/EP.12)، ٢٠٠٧.

(٧٢) الصفحتان ٨١ و ٨٢.

٦١ - وانخفضت النسب المعوية للميزانية الوطنية المخصصة للأجهزة الوطنية في أوساط الدول الأعضاء التي تقدم تقارير عن مستويات الموارد في عام ٢٠٠٠ دون ١ في المائة في كل حالة إلا حالة واحدة، حيث سجلت نسبة ١,٦١ في المائة (E/CN.6/2000/PC/2). كما أظهر استعراض أحيير لبلدان الكومنولث أن ١٤ من أصل ١٦ بلدا قدمت معلومات تفيد بأنها خصصت تمويلا للأجهزة الوطنية يقل عن ١ في المائة في آخر دورات ميزانياتها^(٧٣).

٦٢ - وقد تضطر كذلك الآليات الوطنية التي تتلقى تمويلا منتظما من الحكومة إلى طلب تمويل من مصادر أخرى. ويثير اعتماد الأجهزة الوطنية في بلدان نامية عديدة على التمويل من جهات مانحة خارجية لأسئلة حول استمراريته واستقلاليتها^(٧٤). كما يشكل الاعتماد على تمويل قصير الأجل للمشاريع خطرا على استمرارية سياسات المساواة بين الجنسين. وثمة شواغل مفادها أن أساليب المعونة الجديدة، التي تقترب بازدياد التركيز على الدعم المباشر من الميزانية وعلى النهج القطاعية الشاملة، قد تخفض من التمويل المباشر المقدم من الجهة المانحة إلى الآليات الوطنية^(٧٥).

المنظمات النسائية

٦٣ - أكد منهاج عمل بيجين على أن تهيئ الحكومات بيئة مواتية لتعبئة الموارد بالاستعانة بالمنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات والشبكات النسائية والجماعات المناصرة للمرأة والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني^(٧٦).

٦٤ - واضطلعت المنظمات النسائية بدور رئيسي في إدراج قضايا هامة تتعلق بالمساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة في البرنامج العالمي، وفي تعزيز ورصد التنفيذ على الصعيد الوطني من خلال التأثير على الأبحاث ووضع السياسات والاستراتيجيات الإنمائية وإنجاز البرامج، ومساءلة الحكومات.

٦٥ - وميزانيات المنظمات النسائية صغيرة للغاية بالمقارنة بالحركات والقطاعات الاجتماعية الأخرى، حيث كان لأكثر من ٧٠٠ منظمة نسائية رائدة موجودة في أرجاء

(٧٣) Budlender، الفقرة ٢٧.

(٧٤) تقرير اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأجهزة الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين (١٩٩٨).

(٧٥) تقرير اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بدور الآليات الوطنية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠٠٥).

(٧٦) الفقرة ٣٥٠.

العالم دخل جماعي قدره ٧٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٥^(٧٧). ووفقا لدراسة استقصائية أجرتها رابطة إدماج المرأة في التنمية عن المنظمات العاملة من أجل حقوق المرأة، كان هناك ٨٤٥ منظمة قدمت معلومات عن ميزانيتها السنوية، ثلثها تقل عن ٥٠.٠٠٠ دولار، وتوجد غالبية المنظمات ذات الدخل المنخفض في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي^(٧٨).

٦٦ - وتلقت معظم المنظمات غالبية تمويلها من وكالات ثنائية/متعددة الأطراف، ومؤسسات خاصة كبيرة ومنظمات غير حكومية ومن أفراد وحكومات محلية^(٧٩). وفي حين شكلت الهبات الممنوحة من الأفراد المصدر الرئيسي لدخل المنظمات النسائية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، كانت المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف هي المصدر الرئيسي للدخل في سائر المناطق الأخرى.

٦٧ - وتواجه المنظمات النسائية الكثير من التحديات في تعبئة الموارد. إذ لم تؤمن سوى ١٣ في المائة من المنظمات كل التمويل الذي احتاجته لعام ٢٠٠٦ بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٦، بينما حققت نسبة ٦١ في المائة منها نصف أو أقل من نصف أهداف ميزانيتها لعام ٢٠٠٦^(٨٠). وأخذت الجهات المانحة توجه بصورة متزايدة مساعدتها عن طريق وكالات حكومية تتولى توزيعها على المنظمات غير الحكومية^(٨١)، أو تختار إعطاء المساعدة إلى منظمات غير حكومية دولية موجودة في البلدان المانحة^(٨٢). وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الجهات المانحة تفضل تمويل منظمات غير حكومية أو مشاريع كبيرة^(٨٣)، ومن ثم، يتعذر على المنظمات النسائية الصغيرة الحصول على التمويل. وقد أحدثت محدودية التمويل والموارد المقدمة إلى المنظمات النسائية منافسة داخل الحركة النسائية^(٨٤).

.The second Fundher Report (٧٧)

(٧٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٧٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٨٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(٨١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(٨٢) المرجع نفسه، الصفحة ٥٠.

(٨٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣٦.

(٨٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣٨.

سادسا - تحديات قياس التكاليف

٦٨ - من الضروري أن تقوم الحكومات والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف بحساب كل من التكاليف الاقتصادية لاستمرار عدم المساواة بين الجنسين والاحتياجات من الموارد اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وثمة تحديات وقيود في قياس هذه التكاليف والاحتياجات من الموارد.

٦٩ - واقتصرت المساعي التي بذلت إلى الآن لتقدير تكلفة تنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الأهداف الإنمائية للألفية. وتبين التقديرات على الصعيد الوطني أن تمويل الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية سيكلف وسطيا بين ٧ دولارات و ١٣ دولارا للفرد خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥. كما أن تحقيق جميع الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية على نحو يراعي نوع الجنس سيسهم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن أصل إجمالي تقديرات تكلفة تحقيق كل الأهداف الإنمائية للألفية، فإن ما تتراوح نسبته بين ٣٥-٥٢ في المائة (أي ما يعادل ٣٧-٥٧ دولارا للفرد في السنة) يمكن أن يعزى مباشرة إلى تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين^(٨٥).

٧٠ - ويتمثل التحدي في تحديد الاحتياجات من التمويل في كل بلد، وفي الدعوة إلى تخصيص اعتمادات في الميزانية ورصد هذه الاعتمادات وتنفيذها وأثرها. وتتواصل الجهود لوضع منهجية يمكن أن تتبعها الحكومات والجهات المانحة ودعاة المساواة بين الجنسين على الصعيد القطري، وترتكز إلى فئتين من التدخلات: تدخلات يكون الهدف الرئيسي منها هو تعزيز المساواة بين الجنسين وتدخلات يكون هدفها الرئيسي تعزيز أهداف إنمائية أخرى، مثل استتصال الفقر^(٨٦).

٧١ - والبيانات والمؤشرات المفصلة حسب نوع الجنس ضرورية لتقدير المخصصات من الموارد اللازمة للمساواة بين الجنسين ولتمكين المرأة في جميع المجالات. وفي اجتماع فريق الخبراء المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، طالب المشاركون بوضع مؤشرات في جميع مجالات التمويل المخصص للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة^(٨٧).

(٨٥) Grown and others, cit., p.18.

(٨٦) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٨٧) انظر الأمثلة المتعلقة بالمؤشرات المحتملة المحددة في الاجتماع المعني بسياسات الاقتصاد الكلي وإدارة المالية العامة، الواردة في الوثيقة EGM/FFGE/2007/REPORT.

المانحون الثنائون

٧٢ - لا يزال قياس التقدم المحرز ومساءلة المانحين الثنائيين والشركاء يشكل تحدياً بسبب محدودية البيانات المتعلقة بتوزيع الموارد اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وقد استخدم أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، طوال العقد الفائت، "دليل سياسة المساواة بين الجنسين" للإبلاغ عن المعونة التي تركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويعرّف أحد الأنشطة بأنه نشاط يركز على المساواة بين الجنسين إذا "كان الغرض منه هو الدعوة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أو الحد من التمييز ومن حالات عدم المساواة على أساس الجنس". ويهدف هذا الدليل إلى قياس كل من الأنشطة المحددة الهدف والجهود الرامية إلى تعميم المنظور الجنساني بتحديد الأنشطة التي اتخذت من المساواة بين الجنسين هدفاً رئيسياً أو هاماً من أهدافها^(٨٨). والأنشطة التي تستهدف المرأة تحديداً تعتبر أنشطة تتخذ من المساواة بين الجنسين هدفاً رئيسياً لها، في حين تعتبر الأنشطة التي تستهدف المجتمعات المحلية ككل لكنها تدرج بجلاء منظورات نوع الجنس لتكفل استفادة المرأة على قدم المساواة مع الرجل أنشطة تتخذ من المساواة بين الجنسين هدفاً هاماً لها.

٧٣ - ومع أن الإبلاغ باستخدام دليل سياسة المساواة بين الجنسين قد تحسن في السنوات الأخيرة، فإن أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يواجهون تحديات في تطبيق هذه المنهجية. واعتباراً من عام ٢٠٠٤، أخذ ١٥ عضواً فقط يقدمون بانتظام بيانات تتعلق بنظام الإبلاغ عن الائتمانات. ولا يستخدم جميع الأعضاء الدليل بالطريقة ذاتها ولا تفرز كل الأنشطة حسب دليل سياسة المساواة بين الجنسين. وتشمل التحديات الأخرى التي تصادف عملية الإبلاغ العدد الكبير للوكالات والإدارات الحكومية المشاركة في تقديم المعونة وتزايد لامركزية إدارة المعونة^(٨٩).

منظومة الأمم المتحدة

٧٤ - بذلت جهود داخل منظومة الأمم المتحدة لتعقب توزيع الموارد. وبينت استنتاجات فرقة العمل المعنية بتعميم المنظور الجنساني في عمليات الميزانية البرنامجية (١٩٩٩-٢٠٠٣) أن الخطط المتوسطة الأجل والميزانيات البرنامجية وغيرها من وثائق التخطيط الاستراتيجي

(٨٨) انظر الحاشية ٤٤، الصفحة ٢٠ أعلاه.

(٨٩) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٥) "أنشطة المعونة في دعم المساواة بين الجنسين، ١٩٩٩-٢٠٠٣" نظام إبلاغ الدائنين بشأن أنشطة المعونة، الصفحات ١٤-١٦، المجلد ٢٠٠٥، العدد ٦.

لم تدرج بالقدر الكافي الأهداف والأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مما أفضى إلى تعذر تقفي عملية توزيع الموارد^(٩٠).

٧٥ - وتحقق بعض النجاح في تقفي توزيع الموارد على أنشطة تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وتشمل أوجه القصور في هذا المجال صعوبات في تقفي الاستخدام الفعلي للموارد على المستويين القطري والإقليمي، وهي صعوبات تعزى جزئيا إلى عدم كفاية التقارير.

٧٦ - وحددت الكثير من القيود والتحديات فيما يتعلق بتقفي الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجية تعميم المنظور الجنساني. وثمة مجموعة متنوعة من الآليات داخل منظومة الأمم المتحدة تتقفي توزيع الموارد واستخدامها في جميع القطاعات. ويستخدم عدد من الكيانات على سبيل المثال نظاما قائما على أطلس لتقفي الاستثمارات الممولة من الموارد الأساسية وغير الأساسية في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتشمل جوانب القصور التي حددت في هذا النظام بيانات غير مستكملة وترميز غير كاف وعدم تقديم المكاتب الإقليمية والقطرية التقارير بانتظام^(٩١).

٧٧ - وإحدى المشاكل الرئيسية المشتركة بين جميع أنظمة الإبلاغ هي انعدام المعايير بشأن ما يشكل تعميما للمنظور الجنساني، وكذلك الآليات اللازمة لتحديد قيمة النسبة المئوية للموارد التي توجه لجهود تعميم المنظور الجنساني. ويؤدي ذلك إلى نقص كبير في الإبلاغ عن أعمال المساواة بين الجنسين. ويتم إجراء مزيد من التطوير على أنظمة المعلومات عن الموارد الخاصة ببعض الكيانات بغرض تيسير تحسين المتابعة والحصول على بيانات أكثر موثوقية لأغراض الإبلاغ.

٧٨ - ومن الصعب تحديد نسبة التمويل من الميزانية العادية لأعمال المساواة بين الجنسين بالأمم المتحدة، مقارنة بالتمويل الذي يتم تلقيه من الموارد الخارجة عن الميزانية. ويقدم المانحون الثنائيون المعونة لتعميم المنظور الجنساني وللأنشطة التي تستهدف المساواة بين الجنسين. وقد تلقى بناء القدرات ووضع منهجيات وأدوات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني تمويلا خارجيا كبيرا.

٧٩ - ولم تقم معظم التقييمات ومراجعات الحسابات الشاملة لتنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين التي أجزتها كيانات تابعة للأمم المتحدة بتقييم توزيع الموارد. وتتطلب بعض المشاريع

(٩٠) <http://www.un.org/womenwatch/ianwge/taskforces/tfprogbudgetproc.htm>

(٩١) انظر مثلا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ٢٠٠٦، الصفحات ٦٢-٦٤.

التي يمولها المانحون الثنائون إجراء تقييم للجهود التي يتم الاضطلاع بها باستخدام مؤشرات معينة. وقد وضع عدد من الكيانات برامج تدريبية ومبادئ توجيهية لدعم الموظفين في متابعة التقدم في مجال التنفيذ. ويتطلب الأمر زيادة التركيز على متابعة توزيع الموارد.

٨٠ - وكشفت المناقشة التي جرت مؤخرا لإصلاح الترتيبات المؤسسية للمساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة عن نقص خطير في الموارد لدى الهيئات المعنية بالتحديد بالشؤون الجنسانية، وهي المستشارية الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

٨١ - وتوجد تحديات في تتبع الموارد البشرية المخصصة للمساواة بين الجنسين على نطاق المنظومة بأكملها. وأنشأت العديد من الكيانات شبكات من مراكز التنسيق الجنسانية في كل من المقر والمكاتب القطرية. وحيث أن العديد من مراكز التنسيق تعمل بدوام جزئي، فلا يوجد تقييم دقيق للوقت المخصص لعمل المساواة بين الجنسين. وبالمثل فإن الموظفين الفنيين في القطاعات المختلفة ربما يمتلكون خبرات قيمة في مجال المساواة بين الجنسين ولكن يصعبُ التقييم الدقيق للوقت المخصص للعمل في هذا المجال.

٨٢ - وعلى الرغم من أن التعاون المشترك بين الوكالات هو أمر بالغ الأهمية لضمان الاتساق والتنسيق لعمل الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين، إلا أن الموارد التي خُصصت لهذا العمل قليلة. وعلى سبيل المثال، فإن الصفحة البابية المتكررة (Women Watch)، المشتركة بين الوكالات، والمستخدمه على نطاق واسع، لا تتلقى أموالاً من الميزانية العادية ولكنها تُموَّل من أموال خارجة عن الميزانية. وبالمثل، فإن العمل البالغ الأهمية، والمشارك بين الوكالات، عن العنف ضد المرأة يمول من موارد من خارج الميزانية.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٣ - لم يتم بعد تنفيذ الالتزامات العالمية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتي تم الالتزام بها منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بما في ذلك توافق آراء مونتييري. وبرغم المجموعة المتزايدة من الأدلة التي تُبرهن عملياً على أن المساواة بين الجنسين منطقية جداً من الناحية الاقتصادية، والمناداة بتعميم المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية وإدارة الشؤون المالية العامة، إلا أنه لم يتم تخصيص موارد كافية منتظمة.

٨٤ - وتوفر الأعمال التحضيرية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري فرصة لمزيد من الاستكشاف للتأثيرات الجنسانية للتمويل من أجل التنمية وتعزيز التناسق بين سياسات وخطط وبرامج الاقتصاد الكلي والأهداف المتفق عليها دولياً. ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام لتناول المنظورات الجنسانية في جميع مجالات العمل المست المشارك إليها في توافق آراء مونتييري لضمان أن تؤدي نتائج عملية المتابعة إلى تعزيز التمويل للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٨٥ - ومُتَابَعَة لتوافق آراء مونتييري، تحققت أهم الإنجازات في مجال الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني. وتدعو الحاجة إلى لبذل مزيد من الجهود لضمان الانتقال من التحليل إلى التنفيذ بغرض توسيع التركيز ليشمل كلا من الإيرادات والنفقات ولضمان الإشراف الكامل لجميع أصحاب المصلحة.

٨٦ - وما زال عدم كفاية الموارد التي تخصص في الميزانيات يقوض فعالية واستدامة الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، والمنظمات النسائية، في الدعوة لتنفيذ منهاج عمل بيجين، ودعمه ورصده. وقد ظهرت صنديات ومؤسسات ورابطات الشتات الخاصة بالمرأة كمصادر مبتكرة للتمويل.

٨٧ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في الإبلاغ عن تخصيص موارد للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تظل عمليات الرصد والإبلاغ غير كافية. ويتطلب الأمر مزيداً من التطوير للبيانات والمؤشرات المصنفة بحسب نوع الجنس لقياس التقدم بطريقة أكثر منهجية وفعالية.

٨٨ - وقد ترغب لجنة وضع المرأة في دعوة الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، لما يلي:

(أ) كفالة أن تشمل الأعمال التحضيرية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري، ونتائجه، بالكامل على منظورات جنسانية؛

(ب) القيام بتحليل جنساني لسياسات الاقتصاد الكلي، ونشرها، بما في ذلك الضرائب والنفقات العامة والاستثمار والشؤون المالية؛

- (ج) استحداث أساليب وأدوات للإدماج المنهجي لمنظور جنساني في الإدارة القائمة على النتائج للمالية العامة، ويشمل ذلك إجراء تحليل لكل من الإيرادات والنفقات، بالإضافة إلى استحداث أدوات لرصد وتقييم أنظمة إدارة المالية العامة؛
- (د) تقييم الآثار الجنسانية لتدابير زيادة الإيرادات، بما في ذلك رسوم المُستخدِم إضافة إلى هيكل الضريبة وتركيباتها، ووضع آليات لضمان زيادة الإيرادات التي تراعي الفروق بين الجنسين؛
- (هـ) البدء في مراجعات شفافة للنفقات بمشاركة المجتمع المدني، تربط توزيع الموارد بمجمل الأهداف الإنمائية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وتقييم آثارها على الفقراء، وعلى المرأة بصفة خاصة؛
- (و) تعزيز الحوار بين وزارات المالية والتخطيط وبين الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، ومراكز الاتصال الجنسانية في الوزارات المختصة والمنظمات النسائية لضمان إدماج المنظور الجنساني في جميع السياسات والخطط والميزانيات الاقتصادية؛
- (ز) تخصيص موارد لبناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني داخل وزارة المالية والوزارات المختصة ذات الصلة، لضمان القيام بتعبئة وتوزيع الموارد المحلية بطريقة تراعي الفروق بين الجنسين؛
- (ح) تحديد ومعالجة الآثار المختلفة للسياسات التجارية على المرأة والرجل ووضع استراتيجيات تضمن حماية المرأة ضد فقدان الوظائف المرتبط بالتجارة واستفادتها من خلق فرص العمل، وتوسعة حصول النساء المنتجات على الفرص التجارية؛
- (ط) ضمان تناول المنظورات الجنسانية في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات التجارية، وتيسير المشاركة النشطة للمنظمات النسائية في هياكل وعمليات اتخاذ القرار التجاري على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية؛
- (ي) إجراء تقييمات مراعية للفروق بين الجنسين لقوانين ومعايير العمل، مع إيلاء عناية خاصة لمناطق تجهيز الصادرات، ووضع سياسات ومبادئ توجيهية لممارسات المستثمرين الأجانب فيما يتعلق بالتوظيف، بما في ذلك المؤسسات العالمية، بالاعتماد على الصكوك الحالية المتعددة الأطراف، والمتفق عليها، بما في ذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية؛
- (ك) استبعاد الشروط الواردة في مبادرات تخفيف عبء الديون وفي تدابير تمويل الديون والتي تؤدي إلى إدامة أو تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وتخصيص

الموارد التي تتحرر نتيجة تخفيف عبء الديون لمعالجة أهداف ونقاط مرجعية معينة متعلقة بالمساواة بين الجنسين ومتفق عليها في منهاج عمل بيجين وفي الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ل) زيادة نصيب المساعدة الإنمائية الذي يستهدف بالتحديد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عن طريق تعميم المنظور الجنساني والأنشطة المستهدفة، وتعزيز آليات للقياس الفعال للموارد المخصصة لإدماج المنظورات الجنسانية في جميع مجالات المساعدة الإنمائية؛

(م) ضمان أن تشتمل الطرائق الجديدة للمعونة، والجهود التي تبذل لتعزيز آليات الإيصال عن طريق منتدى التعاون الإنمائي، على منظورات جنسانية؛

(ن) ضمان أن تضع المؤسسات المالية الدولية المنظورات الجنسانية في الحسبان عند المصادقة على القروض وخدمة الديون وتخفيف عبء الديون، امتثالاً للالتزامات الخاصة بالمساواة بين الجنسين؛

(س) ضمان إدماج توزيع الموارد في جميع عمليات التقييم ومراجعة الحسابات التي يتم الاضطلاع بها في إطار تنفيذ كيانات الأمم المتحدة لسياسات وبرامج المساواة بين الجنسين؛

(ع) ضمان استحداث نظام أكثر اتساقاً وشفافية لمتابعة الموارد المالية عبر منظومة الأمم المتحدة، ويشمل ذلك تعميم المنظور الجنساني، وإرساء نظام للإبلاغ المنتظم بشأن الموارد المستثمرة؛

(ف) زيادة الموارد المخصصة لأعمال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تعميم المنظور الجنساني، عبر منظومة الأمم المتحدة بكاملها؛

(ص) زيادة الموارد المخصصة للأعمال المشتركة بين الوكالات من أجل المساواة بين الجنسين تعزيزاً للاتساق والتنسيق؛

(ق) ضمان أن يذهب التمويل المباشر إلى المنظمات النسائية لزيادة استقلالها وقدرتها على الاستدامة، وزيادة الدعم المقدم للصناديق النسائية التي تقدم المنح الصغيرة للمبادرات النسائية.